1. **التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي:**

 يقصد بالتخطيط المركزي وجود سلطة مركزية تتخذ القرارات المتعلقة بالتخطيط، وهذه القرارات المركزية لا تعني قيام الدولة باتخاذ جميع القرارات وإلغاء حرية الهيئات الأخرى فهناك مشكلات كثيرة يترك أمرها إلى جهات محلية مختلفة إضافة إلى أمكانية استشارتها منذ البدء بعملية التخطيط، فالمركزية هنا عي اتخاذ القرارات المركزية وإصدار الخطة المركزية وكل ما يتعلق بسبل تنفيذها ومتابعتها من قبل الهيئة المركزية للتخطيط.

 فالتخطيط المركزي يؤدي إلى:

* عدم تصادق الخطط.
* يغطي البلاد بأكملها.
* يضمن عدم حرمان الأفراد من مزايا التخطيط المركزي الذي ينظر إلى الوطن كله كوحدة واحدة.
* يعالج المشكلات العامة.
* يتناول مشروعات وبرامج ضخمة لا تقوى عليها الأجهزة المحلية مثل مشروعات الصناعات الثقيلة أو مشروعات مد السكك الحديدية.

**التخطيط اللامركزي:**

 وفي هذا النوع من التخطيط تكون سلطة اتخاذ القرارا في يد أجهزة التنفيذ ولبيس مركزية كما هو الحال في التخطيط المركزي.

 وهناك بعض السلبيات التي تسجل على هذا النوع من التخطيط منها:

* تبديد موارد المجتمع نتيجة الأخطاء التي تقع فيها المنظمات.
* عدم ضمان تنفيذ الخطة نظراً لأنّ كل مشروع حر في تحديد متطلبات كميات الانتاج تبعاً للمتغيرات السوقية.
* طول فترة الإجراءات التخطيطية.
* عدم إمكانية دراسة المشروعات بصورة جيدة نظراً لضخامة حجم العمل التخطيطي.

 ويعتبر الفرق بين المركزية و اللامركزية هو أحد المواضيع الساخنة في هذه الأيام. فبعض الأفراد يعتقدون أنّ المركزية أفضل بينما يؤيد البعض الأخر اللامركزية. و في العصور القديمة، اعتاد الناس على ادارة منظمتهم بطريقة مركزية، ولكن الآن تم تغيير السيناريو تماماً بسبب ارتفاع المنافسة حيث يتطلب اتخاذ القرار السريع، وبالتالي اختار العديد من المنظمات اللامركزية.
 وفي الوقت الراهن، فإن معظم المنظمات مجهزة بكلتا السمتين، نظرًا لأن المركزية المطلقة أو اللامركزية غير محتملين. فالمركزية التامة في منظمة غير عملية لأنها تمثل أن كل قرار من المنظمة يتم اتخاذه من قبل القيادة العليا. ومن ناحية أخرى، فإن اللامركزية الكاملة هي مؤشر على عدم السيطرة على أنشطة المرؤوسين. لذلك، ينبغي الحفاظ على التوازن بينهما.

1. **التخطيط الاشتراكي والتخطيط التأشيري:**

 يقصد به ذلك النوع من التخطيط الملزم حيث تتولى الدولة في هذا التخطيط مسألتين أساسيتين وهما:

* وضع الخطط.
* إلزام جميع المؤسسات والتنظيمات بضرورة تنفيذ هذه الخطط ومراقبة تنفيذها.

 ويحدد بعض الباحثين بعض الشروط الواجب توفرها ليكون التخطيط اشتراكي وهي/

* خلو المجتمع من الطبقة الطفيلية المستغلة وهم طبقة أصحاب رؤوس الأموال الذين يسيطرون على البناء السياسي داخل الدولة اعتماداً على سيطرتهم الاقتصادية وهم قادرون خلال هذه السيطرة من نوجيه حركة المجتمع بما يخدم مصالحهم.
* امتلاك الشعب لوسائل الانتاج.
* المشاركة الشعبية الإيجابية في بناء الخطة وتنفيذها ومتابعتها.

 أمّا المتطلبات الأساسية لإعداد الخطة حتى يتوفر لها النجاح فهي:

* وجود البيانات والمعلومات الكافية وبالنوعية المطلوبة لبناء الخطة.
* وجود أجهزة على درجة عالية من الكفاءة لتحصيل تلك المعلومات والبيانات.
* وجود جهاز قادر على اتخاذ القرارات التخطيطية منذ لحظة بناء الخطة مروراً بمتابعتها وتقويمها.

**التخطيط الـتأشيري:**

 وهذا النوع من التخطيط هو السائد في الاقتصاد الرأسمالي حيث يتميز هذا الاقتصاد بوجود سوق العمل وانفصال العمال عن وسائل الانتاج واستحواذ طبقة اجتماعية محدودة العدد من طبقة الرأسماليين على وسائل الانتاج وهي التي تستغل وسائب الانتاج بيدها.

 ويطلق على هذا النوع من التخطيط بالبرمجة الرأسمالية أو التخطيط التأشيري الذي لا يستطيع أنْ يعدل جوهريا في ظروف الانتاج والتوزيع لأنها لا تمس علاقات الانتاج.

 إنَّ التخطيط التأشيري اتبعته دول مثل فرنسا فحددت بموجبه الأهداف القومية، ثم وضعت المؤشرات إلى ما ينبغي اتخاذه لتحقيقها تاركة للمؤسسات المستغلة حرية التصرف والمبادرة التلقائية. وهناك نع آخر من هذا التخطيط يمكن تسميته بالتخطيط التشجيعي أو التحفيزي الذي تكتفي فيه الدولة إلى بعض أساليب الثواب والعقاب عن طريق الضرائب من أجل تحقيق مرامي الخطة وأهدافها. وهذا النوع من التخطيط سائد في الولايات المتحدة الأمريكية.